مع اعتراض ميلوني وإيلون ماسك .. القضاء الإيطالي يرفض إعادة المهاجرين المصريين بسبب قمع حقوق الإنسان

الجمعة 15 نوفمبر 2024 12:00 م

أصدر القضاء الإيطالي حكمًا ضد قرار رئيسة الوزراء ميلوني بإعادة المهاجرين المصريين غير الشرعيين إلى مصر، معتبرًا أن مصر دولة غير آمنة، وأن إعادة المهاجرين إليها يعتبر تصرفًا غير أخلاقي.

وفي الوقت الذي يقر فيه القضاء في محكمة روما بقرار إرجاع المهاجرين من مركز الحجز والترحيل في ألبانيا إلى إيطاليا تطبيقًا للقانون، تعبر حكومة ميلوني عن استنكارها للقرار، معتبرةً أن القضاء يتحدى الحكومة.

هذا التناقض يكشف عن الفارق الكبير بين مفهوم القضاء كسلطة مستقلة في الدول.

وفي 3 سبتمبر توجهت جورجينا ميلوني رئيسة وزراء إيطاليا عقب تصريحاتها يوم الأمس بلهجة شديدة ودعواتها بالحديث عن المهاجرين وطالبت بالقضاء عليهم وإستهداف قوارب الهجرة.

ونقلت وكالات تصريحات منسوبة لرئيسة وزراء ايطاليا قالت "حتى وان خسرت القضية لن اترك المصريين والمهاجرين الغير شرعيين في وطني يعبثون".

ونشر ناشطون تعليقا من إيلون ماسك مدير منصة (إكس) "تويتر" سابقا، لم يعجبه قرار القضاء الإيطالي.

وكتب @elonmusk ، "This is unacceptable. Do the people of Italy live in a democracy or "does an unelected autocracy make the decisions? x.com/stillgray/stat…

"هذا غير مقبول هل الشعب الايطالي يحب حق الديمقراطية أم مؤسسات غير منتخبة في اتخاذ القرارت"

https://twitter.com/SallyWaheed1/status/1856672730629673137

لكن حكومة ميلوني والقضاة الإيطاليين اشتبكوا بشأن تعيين روما لمختلف البلدان - بما في ذلك بنجلاديش ومصر - باعتبارها "آمنة" بما فيه الكفاية لمواطنيها في الاعتقال أثناء النظر في مطالبات اللجوء.

وجادلت ميلوني علنًا بأن الحكومات - وليس القضاة - يجب أن تتمتع بسلطة تحديد البلدان الآمنة.

ومع ذلك ، لاحظت المحكمة الإيطالية أن "معايير تعيين الدولة كدولة منشأ آمنة يتم تأسيسها بموجب قانون الاتحاد الأوروبي" وقالت إنه يجب على القضاة "التحقق دائمًا" وما إذا كانت قرارات الحكومات الوطنية "تطبيقًا صحيحًا" قانون الاتحاد الأوروبي.

وعند وصول ميلوني إلى السلطة تعهدت بالحد من تدفقات المهاجرين غير المنتظمة إلى إيطاليا وأملت في ركوب ما يصل إلى 36000 مهاجر إلى المراكز الألبانية سنويًا، بتكلفة تقدر بـ 800 مليون يورو على مدى خمس سنوات، لتخفيف الضغط على مراكز الاستقبال المهاجرة في إيطاليا، وردع الناس من القيام بالمعبر الخطير عبر المتوسط قادمين من شمال إفريقيا.

لكن العديد من النقاد يرون أن المخطط ليس أكثر من مجرد مسرح سياسي مكلف لإظهار التزام ميلوني بمكافحة الهجرة غير المنتظمة، في حين أن الوافدين لا يزالون مرتفعين.

وقال دانييلي ألبرتزي ، خبير السياسة الإيطالية بجامعة ساري: إنها مكلفة بشكل لا يصدق - لقد كلفت المراكز البلاد مبلغًا هائلاً فقط ليتم إنشاؤه، لكنها طريقة لإظهار الناخبين اليمينيين أنك تفعل شيئًا.

في حين أن الحكم الأخير هو إحراج ، قال ألبرتزي إن ميلوني من المحتمل أن يحول رفض المحكمة لمبادرة ألبانيا لصالحها ، وتصور مبادرتها على أنها ضحية لنظام قضائي مسيسي للغاية.

وقال: "يمكنها أن تقول ،" أنا أبذل قصارى جهدي ولكن لأن القضاة يسرون ، لدينا معركة على أيدينا "، "سيسمح لها أن تلعب دور الضحية وتقول إن النخب المعتادة تمنع الناس من الحصول على ما يريدون."

وقالت gloriusbee عبر (إكس) "جاءت العديد من جذور الجنوب الإيطالية من مصر وأفريقيا قبل آلاف السنين ، تمامًا كما جاء الإيطاليون الشماليون من الولايات الجرمانية. تزوجوا من الإيطاليين الذين كانوا بالفعل هناك أشياء مختلفة جدا في ذلك الوقت. يحتاج ميلوني إلى مغادرة الاتحاد الأوروبي وترك الاتحاد الأوروبي".

وأضاف Harshadwivedi عبر (إكس)، "حكومة جورجيا ميلوني. في إيطاليا لن يُسمح لهم بترحيل الأجانب غير الشرعيين وفقًا للقضاة الذين حكموا للتو ضد قرارها. وأشاروا إلى كيف أن مصر لديها سجل فقير لحقوق الإنسان يرسلون غير شرعيين من مصر".

وقال ناشطون إنه ستبقى حدود إيطاليا مفتوحة وسيُسمح للأوروبيين الجدد بإغراق كل من إيطاليا وأوروبا إلى الأبد أكثر
وفي 31 أكتوبر الماضي، أقدمت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني على إبرام اتفاق مع ألبانيا لإرسال آلاف المهاجرين القادمين من مصر وتونس وليبيا وبنجلاديش إلى مراكز احتجاز في ألبانيا على أن يتم ترحيلهم بعد ذلك إلى موطنهم الأصلي
ورفض الاتفاق القضاء الإيطالي وكذلك المعارضة الإيطالية، وأبدى نشطاء حقوقيين في إيطاليا المخاوف من تأثير ذلك على مصير المهاجرين الهاربين من دول مثل مصر، فضلًا عن اتهامات لميلوني بإهدار المال العام حيث أرسلت 150 موظفًا لإدارة مراكز الاحتجاز الجديدة للمهاجرين في ألبانيا دون أن يكون هناك أي مهاجرين